Text Stamp

مسؤولية الموظف العام عن تنفيذ الأوامر الرئاسية

دراسة مقارنة

إعداد

الطالب يوسف هلال عبد القادر الدرادكة

المشرف

الدكتور علي خطار الشطناوي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في القانون

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

نيسان / ١٩٩٨

الفهرس

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة.	أ
آية قرآنية.	ب
الإهداء.	ج
شكر وتقدير.	د
فهرس.	هـ
الملخص بالعربية.	ط
المقدمة.	١
الباب الأول	٣
الطاعة والأوامر الرئاسيّة	٤
الفصل الأول: الطاعة الرئاسيّة وعناصرها.	
المبحث الأول: ماهيّة الطاعة الرئاسيّة.	٥
المطلب الأول: ماهيّة الطاعة.	٥
المطلب الثاني: الطاعة الرئاسيّة في التشريع الإسلامي.	٧
المطلب الثالث: الطاعة الرئاسيّة كحق للرئيس.	٨
المبحث الثاني: أساس الطاعة الرئاسيّة.	١٠
المطلب الأول: مدلول الموظّف العام في التشريع.	١٢
الفرع الأول: موقف المشرع الفرنسي.	١٣
الفرع الثاني: موقف المشرع المصري.	١٦
الفرع الثالث: موقف المشرع الأردني.	١٧
المطلب الثاني: تعريف الموظف العام في الفقه والقضاء.	٢٠
الفرع الأول: في فرنسا.	٢٠

الفرع الثاني: في مصر. ٢١

الفرع الثالث: في الأردن. ٢٢

الفرع الرابع: الموظف الفعلي. ٢٥

المطلب الثالث: أطراف الطاعة الرئاسيّة. ٢٦

الفرع الأول: الرئيس الإداري. ٢٧

الفرع الثاني: المرؤوس. ٢٨

المبحث الرابع: ماهيّة الأوامر الرئاسيّة. ٣١

المطلب الأول: الشروط الشكلية. ٣٢

المطلب الثاني: الشروط الموضوعية. ٣٣

الفصل الثاني: مقومات الطاعة الرئاسيّة وعناصرها. ٣٤

المبحث الأول: الشروط اللازمة لقيام واجب الطاعة الرئاسيّة. ٣٥

المطلب الأول: التبعية المرفقية. ٣٧

المطلب الثاني: اختصاص طرفي الأمر. ٣٩

المطلب الثالث: صدور الأمر الرئاسي. ٤٠

المبحث الثاني: مدى التزام المرؤوس بتنفيذ الأوامر الرئاسيّة المخالفة للقانون. ٤١

المطلب الأول: المشروعية. ٤١

الفرع الأول: المشروعية في الأوامر الرئاسيّة. ٤٢

الفرع الثاني: مصادر المشروعية وتدرجّها. ٤٤

المطلب الثاني: الأوامر غير المشروعة. ٤٥

الفرع الأول: مدى صلاحية المرؤوس في الإخبار عن عدم المشروعية. ٤٦

الفرع الثاني: الصعوبات في تنفيذ الأمر الرئاسي. ٥١

المطلب الثالث: الموقف التشريعي. ٥٣

الفرع الأول: في فرنسا. ٥٣
الفرع الثاني: في مصر. ٥٤
الفرع الثالث: في الأردن. ٥٤

الباب الثاني

المسؤوليّة والإعفاء منها

الفصل الأول: أسباب التبرير والإعفاء من المسؤوليّة للموظف المطيع. ٥٧
المبحث الأول: أسباب التبرير. ٥٨
المطلب الأول: تقسيم أسباب التبرير وآثارها. ٦٠
المطلب الثاني: تمييز أسباب التبرير. ٦٠
المطلب الثالث: الإباحة في الشريعة الإسلامية. ٦٣
المبحث الثاني: الجريمة التاديبية. ٦٤
المطلب الأول: ماهيّة الجريمة التأديبية. ٦٤
المطلب الثاني: أركان الجريمة التأديبية. ٦٦
المطلب الثالث: العقوبات التأديبية. ٦٧
المبحث الثاني: الإعفاء من المسؤوليّة. ٧٠
المطلب الأول: الإعفاء من المسؤوليّة التأديبية. ٧٠
المطلب الثاني: الإعفاء من المسؤوليّة الجزائية. ٧٣
المطلب الثالث: الإعفاء من المسؤوليّة المدنية. ٧٦
الفصل الثاني: المسؤوليّة. ٧٩
المبحث الأول: المسؤوليّة. ٨٠
المطلب الأول: ماهيتها وأنواعها. ٨٠
المطلب الثاني: مقارنة بين المسؤوليّة التأديبية والجزائية. ٨٢
المطلب الثالث: مقارنة بين المسؤوليّة التأديبية والمسؤوليّة المدنية. ٨٥

المبحث الثاني: المسؤوليّة التأديبية. ٨٦
المطلب الأول: المسؤوليّة التأديبية في فرنسا. ٨٦
المطلب الثاني: المسؤوليّة التأديبية في مصر. ٨٨
المطلب الثالث: المسؤوليّة التأديبية في الأردن. ٩٠
المبحث الثالث: المسؤوليّة الجزائية. ٩٢
المطلب الأول: المسؤوليّة الجزائية في فرنسا. ٩٢
الفرع الأول: موقف المشرّع العسكري في فرنسا. ٩٤
المطلب الثاني: المسؤولية الجزائية في مصر. ٩٦
الفرع الأول: موقف المشرع العسكري المصري. ١٠٠
المطلب الثالث: المسؤوليّة الجزائية في الأردن. ١٠٢
الفرع الأول: موقف المشرّع في قانون العقوبات العسكري. ١٠٦
الفرع الثاني: تقدير المشرّع العسكري. ١٠٧
الفرع الثالث: الموقف التشريعي في قانون الأمن العام. ١٠٨
الفرع الرابع: تقدير موقف المشرّع في قانون الأمن العام. ١٠٩
المبحث الرابع: المسؤوليّة المدنية. ١١٠
المطلب الأول: المسؤوليّة المدنية في فرنسا. ١١٠
المطلب الثاني: المسؤوليّة المدنية في مصر. ١١٠
المطلب الثالث: المسؤوليّة المدنية في الأردن. ١١٢
الخاتمة. ١١٥
التوصيات. ١١٧
المراجع. ١١٩
الملخص بالإنجليزية. ١٢٤